



Munich Personal RePEc Archive

Policies develop small and medium industries in the Arab countries

Alasrag, Hussien

January 2009

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/20839/>

MPRA Paper No. 20839, posted 22 Feb 2010 07:12 UTC

سياسات

تتمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث اقتصادى، مدير إدارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

العنوان: القاهرة- امتداد شارع رمسيس - أبراج وزارة المالية- مبنى وزارة التجارة والصناعة- البرج الخامس- الدور الرابع- حجرة رقم 9

Mobile (0106237534)

E.Mail:hossien159@gmail.com

ملحوظة: الآراء الواردة تعبر عن رأى الباحث ولا تعكس بالضرورة آراء المكان الذى ينتمى إليه.

ملخص:

تحتل قضية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لدى صناعات القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية وخاصة الدول العربية. فهذه الصناعات تلعب دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتبع أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وبتكلفة رأسمالية قليلة. ومن ثم تسهم في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول العربية. وللصناعات الصغيرة والمتوسطة روابط خلفية وأمامية قوية مع الصناعات الكبيرة. كما تساهم في زيادة الدخل وتنويعه، زيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال. ويهدف هذا البحث الى التوصية بأهم سياسات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

Policies develop small and medium industries in the Arab countries

Hussein Alasrag

Abstract:

Small and medium industries and the issue of development of these industries is a highly important to the economic decision-makers in all developed and developing countries, particularly Arab nations. These industries play a pivotal role in economic and social development. The importance of small and medium industries comes in its ability to generate jobs at high rates, in addition to low cost of capital. And thereby contribute to addressing the problem of unemployment in most Arab countries. And small and medium industries have strong backward and forward linkages with large industries. They also contribute to increase income and diversify, increasing local value added, as it excels in the efficient use of capital. The aim of this research to recommend the most important policies, which is required in order to develop small and medium enterprises in the Arab countries

جدول المحتويات

4.....	مشكلة البحث
5.....	أولاً: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
5.....	1- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
6.....	2- المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
9.....	3- أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
12.....	4- عقبات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
13.....	ثانياً: سياسات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
18.....	ثالثاً: الاستنتاجات والمقترحات
18.....	1- الاستنتاجات :
18.....	2- المقترحات
20.....	مصفوفة مبدئية لتحليل السياسات
28.....	تعريف بالباحث

مشكلة البحث

إن قضية تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية - وخاصة الدول العربية - لما تلعبه هذه الصناعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وتتجسد أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول العربية، وتتمتع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع الصناعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال - على ضآلته - نظرا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى.

كما تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة. حيث تساعد تلك المشروعات في التنمية الصناعية وتساعد على تحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن. أن الاقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط، بل وبوجود بيئة جذابة للأعمال الريادية وتوفر شبكة واسعة ومتنوعة من الموردين من المشروعات الصغيرة الكفوة القادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية. وهو ما يمكن أن تساهم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إذا ما تم التنسيق بين الدول العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها والتخصص في الإنتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية، ومراعاة تشجيع مشاركات عدد من الصناعات المختارة بعناية في سلاسل التوريد التابعة للشركات متعددة الجنسية وكذلك تفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن Subcontracting والتوريد الخارجي Outsourcing للصناعات العربية الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصناعات المغذية منها باعتبارها المحرك لعمليات التنمية للدول العربية، ونقص مثل هذه الصناعات يمثل عقبة كبيرة أمام تنمية الصناعة العربية. فلقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ويتوقع لهذه الصناعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور هذا القطاع في خلق الوظائف لمقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال

العشرين سنة القادمة، ومكافحة البطالة في الدول العربية التي تقدر معدلاتها بنحو 24%، وترتفع التقديرات في بعض الدول الى 32%.

بالإضافة الى ذلك تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في توفير فرص العمل، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط.

ويهدف هذا البحث الى التوصية بأهم سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

أولاً: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

1- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخراً، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. وتجمع الآراء على الأهمية المتعاطمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.

ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات عوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة،

1 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

2 البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص 74

والكثافة السكانية ، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها . كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه ، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى .

فالبنك الدولي يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل واجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار ، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار ، وجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار ، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار³. بينما ووفقا لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من 20-100 فرد ، والمتوسطة تلك التي يعمل بها من 101 إلى 500 فرد ، أيضا قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى فئة الشركات الصغيرة وهي التي يعمل بها 100 عامل فأقل ، وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل بها من 100 عامل وأقل من 1000 عامل⁴. أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عامل ، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة .

ومع اختلاف التعاريف يصعب أحيانا التمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يكون الانتقال بينها تدريجيا . وبصفة عامة حظيت المشروعات الصغيرة على الرغم من التفاوت في تعريفها بدرجة أكبر من الاهتمام والدراسة ، وهناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها . ويأتي تعريف المشروعات المتوسطة بطريقة غير مباشرة بناء على تعريف المشروعات الكبيرة ، وبالتالي تحظى بالموقع المتوسط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .

2- المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

Aygarari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small 3 and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003 pp 2-3
4 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت ،يونيو 2006، ص 75

وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بيد أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للمشروعات ، من أكثر المعايير شيوعا ما يلي 5:

أ- عدد العاملين: ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعا لسهولة القياس والمقارنة في الإحصاءات الصناعية ، غير أن من عيوب هذا التعريف اختلافه من دولة لأخرى ، فضلا عن انه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج .

ب- حجم الاستثمار: يعد حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر) معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كميًا.

ج- قيمة المبيعات السنوية: يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق.

تجدر الإشارة إلى أنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتباين تعاريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويمكن التعرض إلى التعاريف المعتمدة في بعض البلدان العربية في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) بعض التعاريف المعتمدة في البلدان العربية

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
<u>اليمن</u> : -مشروعات صغيرة . -مشروعات متوسطة -مشروعات كبيرة وهذا التعريف ينطبق على قطاع الصناعة	-أقل من 4 عمال -أقل من 10 عامل -أكثر من 10 عامل	
<u>الأردن</u> : -مشروعات صغيرة . -مشروعات متوسطة -مشروعات كبيرة	- ما بين (2 - 10) عمال - ما بين (10 - 25) عاملا -أكثر من 25 عاملا	
<u>السودان</u> المشروعات الصغيرة	-أقل من 10 عمال. (تعريف وزارة الصناعة)	
<u>سلطنة عمان</u> :		

5 د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم انسانية www.ulum.nl السنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006

<p>رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال.</p> <p>رأس المال ما بين (50 - 100) ألف ريال.</p>	<p>- أقل من 10 عمال</p> <p>- ما بين 10 - 100 عامل</p>	<p>- مشروعات صغيرة</p> <p>- مشروعات متوسطة</p>
<p>يتراوح رأس مالها ما بين 50 ألف جنية إلى مليون جنية</p>	<p>- أقل من 50 عاملا.</p>	<p>مصر :</p> <p>المشروعات الصغيرة :</p>
	<p>- أقل من 10 عمال</p> <p>- أقل من 50 عامل</p> <p>- من 50 إلى 250 عامل</p>	<p>الجزائر :</p> <p>- مشروعات متناهية الصغر.</p> <p>- مشروعات صغيرة</p> <p>- مشروعات متوسطة</p>
<p>ولا يزيد رأس المال المستثمر على 20 مليون ريال وهذا التعريف صالح لقطاع الصناعة</p>	<p>- ما بين (1 - 20) عاملا</p> <p>- ما بين (21 - 100) عاملا</p>	<p>السعودية:</p> <p>- مشروعات صغيرة</p> <p>- مشروعات متوسطة</p>
<p>على أن لا يتجاوز رأس مالها 200 ألف دينار كويتي</p>	<p>أقل من 10 عمال</p> <p>ما بين (10 - 50) عاملا</p>	<p>الكويت :</p> <p>- مشروعات صغيرة</p> <p>- مشروعات متوسطة</p>
	<p>ما بين (5 - 19) عاملا</p> <p>ما بين (20 - 100) عاملا</p>	<p>البحرين :</p> <p>- مشروعات صغيرة</p> <p>- مشروعات متوسطة</p>
<p>- رأس المال المستثمر للمشروعات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار</p>	<p>- ما بين (1 - 9) عمال</p> <p>- ما بين (10 - 29) عاملا</p>	<p>العراق:</p> <p>- مشروعات صغيرة</p> <p>- مشروعات متوسطة</p>
<p>لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار</p> <p>رأس المال المستثمر ما بين (2 - 6) مليون دولار.</p>	<p>- يعمل فيها أقل من 30 عاملا</p> <p>- يعمل فيها أقل من 60 عاملا</p>	<p>دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (: تصنيف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية)</p> <p>- مشروعات صغيرة</p> <p>- مشروعات متوسطة</p>
	<p>- ما بين (1 - 4) عمال</p> <p>- ما بين (5 - 19) عاملا</p> <p>- ما بين (20 - 99) عاملا</p>	<p>تصنيف المشروع العربي لدعم القدرات في إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الريادي)</p> <p>- المشروع الصغير جداً :</p> <p>- المشروع الصغير :</p> <p>- المشروع المتوسط :</p>

المصدر: منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية، 23 فبراير/ شباط - 1 مارس / آذار 2008 ص ص 13-15

وبعد ذلك الاستعراض لمعايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تجدر الإشارة بأنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويجب التأكيد على:-

1. هناك عديد من الدول التي تعتمد معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات وبالتالي هناك مصادر مختلفة للإحصاءات عن المشروعات الصغيرة وذلك تبعاً للمعايير المستخدمة.
2. حتى التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحد في الدول فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف المشروعات التي يعمل بها أقل من 50 عامل مثل مصر بينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال مثل الأردن والعراق في حين تعرفها اليمن بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 4 عمال . أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات ، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار ، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من (2) مليون وأقل من (6) ملايين دولار ، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها (6) مليون دولار فأكثر . وصفوة القول فإن الدول العربية تختلف في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بينهم فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في دولة الأردن أو العراق أو اليمن تعد صغيرة في دولة مثل مصر وذلك تبعاً لمعيار عدد العمال ، كما أن المشروعات المتوسطة في مصر تعد صغيرة في دول الخليج العربي تبعاً لمعيار رأس المال .

3-أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي :

- أ- تستخدم هذه الصناعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.
- ب- تتميز هذه الصناعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

ت- توفر هذه الصناعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

ث- توفر هذه الصناعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

ج- تقوم هذه الصناعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء. كما تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل.

ح- تعد هذه الصناعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة.

خ- تلعب هذه الصناعات دوراً هاماً في دعم الصناعات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزى اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير. وبذلك تسهم الصناعات الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

د- تسهم هذه الصناعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني والتحصن الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

وغني عن البيان ، فقد أصبح الاعتماد قويا حول أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل ، فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة ، وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة إذا أثبتت نجاحا .وقد بينت دراسات ميدانية في كندا ، أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلان ، فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه 6

6 د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم انسانية، مرجع سابق

وبصفة خاصة تتبع ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من عدة حقائق تتمثل فيما يلي:

١- تعتبر الصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويساهم بحوالي 80% من اجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي 7.، أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%، وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من اجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف. وفي دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الاجمالي للدولة 8.

٢- أن هذه الصناعات توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالي ثلث القوة العاملة أو يزيد.

٣- أن هذه الصناعات تشارك في الإضافة على الاقتصاد القومي حيث قدرت هذه المساهمة بنحو 96%، من الناتج المحلي الاجمالي في اليمن عام 2005، وحوالي 77%، 59%، 25% في كل من الجزائر، فلسطين، السعودية على الترتيب خلال نفس العام 9، في حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات ما بين 25%-40% من الناتج المحلي الإجمالي المصري 10.

4- أن هذه الصناعات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص في الدول العربية وبالتالي فإن مساندة هذه المشروعات يعد مساندة وتدعيماً لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

5- جذب الاستثمارات الأجنبية: أشاد تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادي للصناعات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيوية، إلى إمكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من 10%، وأن بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجنب، مما قد يساهم في

7 وزارة التجارة الخارجية، تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير 2002، ص 5

8 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

9 المرجع السابق، ص 79

10 للتفاصيل راجع: حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، أكتوبر 2006.

نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الإنتاجية الناشئة في القطر 11.

4- عقبات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

- تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية مجموعة من العقبات، أهمها 12:
- فشل السوق، مازال الوصول الى الخدمات المالية صعبا نظرا للاشتراطات التي لا بد من توافرها للحصول على القروض، كما سبقت الإشارة في المبحث الثاني من الفصل الاول.
 - العوائق المؤسسية، نظرا لتعقد اللوائح التي تحكم إنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة، فان أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم، ويعمل هذا كعقبة إضافية أمام المشاركة النشطة لهذه المشروعات ويحد من إمكانيات إقامة روابط مع المشروعات الأكبر.
 - العوائق الفنية، على الرغم من أن هناك إجماع على ضرورة تقديم المساعدات الفنية لتحسين كفاءة المشروعات الصغيرة، إلا أن ما يقدم من مساعدات فنية في هذا المجال يعد ضئيلا جدا.
 - العوائق التعليمية، هناك أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية ممن يتجهون للعمل في المشروعات الصغيرة، وعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدي الى تحسين المعرفة وإتاحة الفرص أمام أصحاب الأعمال إلا أن التعليم والمناهج التعليمية لا تمد أصحاب الأعمال الواعدين بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تطوير هذه المناهج وربطها بالخبرات العلمية، وإدخال التدريب القائم على التوجه الى السوق حتى يمكن تعزيز النمو.
 - العوائق الثقافية، مازالت المفاهيم الثقافية السائدة في عديد من المجتمعات العربية تصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالي من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي، الأمر الذي يشكل عقبة في طريق أصحاب المشروعات الصغيرة وخاصة النساء، مع العلم أن هناك أنشطة يمكنها أن تستغل المهارات التي تنفرد بها الإناث (مثل البراعة في الأعمال اليدوية والفنية، وأعمال الكمبيوتر ومهارات السكرتارية مثلا). ويمكن من خلال حملة توعية قومية إضافة الى التعليم الملائم والتدريب السليم ودعم نظم المعاشات

UNCTAD, The Handbook on FDI by SMEs: Lessons Learnt from 11 Asia, 1998

مشار اليه في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

12 راجع ، حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية، "سلسلة دراسات استراتيجية"، العدد (140) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص ص 73-74

اكتساب المشروعات الصغيرة للطابع الرسمي وأن يحظى العاملون في تلك المشروعات بالاحترام الذي يحظى به موظفو الحكومة، ودفع أعداد متزايدة من الإناث لعمل مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر لحسابهن.

■ قلة الأراضي المتاحة للمشروعات الصغيرة وارتفاع تكلفتها: تعاني عدد من الدول العربية (مثل السودان والجزائر ومصر) من قلة الأراضي المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة والتي تكون قريبة من الأسواق الكبيرة، فإنه غالباً ما يقع صغار أصحاب المشروعات بإقامة مقر أعمالهم في المناطق السكنية، حيث يتمكنون من سرعة التوريد إلى الأسواق والحصول على العمال. وهناك كثير من المشروعات غير المسجلة رسمياً، نظراً لأن المبانى التي يقيمون بها مشروعاتهم ليست مسجلة أيضاً.

ثانياً: سياسات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة 13 وكما هو موضح في الجدول رقم (2) إلى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة. وفي هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسي اللازم لوضع سياسات المشروعات الصغيرة وتتضمن هذه المتطلبات ما يلي

أولاً: وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بما يضمن تكاملها ويحقق الترابط بين هذه المشروعات والمشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومي، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة إلى أنه لا بد من وضع منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة. وفي هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسي اللازم لوضع سياسات المشروعات الصغيرة وتتضمن هذه المتطلبات ما يلي: 14

1- نشر الفهم الواقعي للإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك، إذ يمكن للضغوط السياسية أن تؤدي إلى نتائج مدمرة بالنسبة إلى وضع سياسات المنشآت الصغيرة. ومن ثم فإنّ الفصل بين الوهم والحقيقة فيما يتعلق بمختلف الموضوعات المتصلة بهذه المشروعات بما في ذلك دورها في خلق الوظائف وتشغيل الشباب وحديثي التخرج وأيضاً دورها في محاربة الفقر، يشكل مطلباً أساسياً لصياغة السياسات

13 راجع المرفق الملحق

14 وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004، ص ص 89-91.

ووضعها بشكل سليم. ويمكن لحملة التوعية العامة المخططة والمنفذة بشكل جيد أن تلعب دورا إيجابيا في هذا الصدد.

2- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية، حيث أنه في ظل الافتقار إلى هذا التكامل يوجد خطر من أن تكون المحصلة النهائية إطارا مفككا للسياسات لا يقدم النتائج المرجوة منه لخدمة هذا القطاع بشكل خاص وخدمة الاقتصاد بأكمله بوجه عام، وعلى ذلك فإنه يجب إحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية المشروعات الصغيرة ومختلف الخدمات والسياسات المطلوبة لتنمية هذه المشروعات.

3- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها، حيث يجب التأكيد على أنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل المشروعات الصغيرة بفاعلية بإدراجها هي ومخاوفها في عملية صنع القرار. وينبغي أن تمنح هذه الآلية بعض الوقت كي تعمل بدون إعاقة، وكي تتشكل وتترسخ بالتالي في شكل نظام، وسيعطيها ذلك في المقابل مزيدا من المصداقية في عيون الجمهور ومختلف المنتفعين.

كما يجب أن تعتمد على عدد من الأسس هي:

■ استهداف إنشاء التجمعات الصناعية، يجب أن يستهدف أي برنامج فعال للمشروعات الصغيرة إنشاء تجمعات صناعية تضم مجموعات كبيرة منها، وخاصة تلك التي لها روابط إنتاج أفقية أو رأسية. وتعتبر مواقع هذه التجمعات أنسب مكان لاستقبال ونشر التكنولوجيات الجديدة والتدريب وأساليب التسويق، فضلا عن أن السياسات الجديدة ستصبح أمامها فرصة أكبر للنجاح في هذه التجمعات، نظرا لتخصص كل منها في نشاط إنتاجي معين، وهو ما يسهل انتشار المعرفة والمهارات على نطاق المجتمع. وتؤكد نتائج التحليل الكمي أن المنشآت الصغيرة التي تعمل في هذه التجمعات تكون أكثر إنتاجا ونجاحا بسبب سهولة بث أساليب الإنتاج الجيدة. هذا بالإضافة إلى أن التجمعات تشكل بيئة مواتية لتشجيع المنافسة والابتكار والنمو بين المشروعات الصغيرة نظرا لأنها تساعد في تحقيق دفعة قوية، وفي الوصول إلى الموارد، وفي إيجاد شركاء في منشآت الأعمال، وفي الحصول على معلومات استراتيجية. هذا علاوة على الاستفادة من التدخلات التي تتخذها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لصالح هذه التجمعات والتي تتصرف آثارها في الواقع إلى المناطق الصناعية والتجارية ومناطق الخدمات المحيطة بالتجمعات. ومن أمثلة التجمعات الناجحة دمياط، شبرا الخيمة، المنصورة، المحلة الكبرى.

■ استهداف القطاعات الفرعية الواعدة، لضمان الحصول على نتائج إيجابية لبرامج خدمات الأعمال، ينبغي استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات. ويمكن قياس إمكانات القطاعات المختلفة طبقا لمعايير معينة مثل: إمكانات النمو المرتفع للتشغيل، القدرة على إنتاج سلع تصديرية، العمل كصناعات مغذية ناجحة وتطوير الحرف اليدوية التقليدية وإدخال خدمات أو صناعات جديدة. وتقوم البحوث الجارية بعمل تقويم لقطاعات الصناعات التصديرية الناشئة طبقا لثلاثة معايير رئيسية:

■ تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات المشروعات الصغيرة، تتعثر إمكانات نمو المشروعات الصغيرة بسبب انخفاض مستوى الجودة وتدني المعايير البيئية وضعف إمكانات

الحصول على التمويل والوصول للأسواق الأكثر اتساعاً لسلعها، ويمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي.

ثانياً : إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأقطار العربية (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة في السعودية.. الخ) بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها.

ثالثاً : إنشاء بنك عربي مشترك للمشروعات الصغيرة أو مؤسسة تمويل عربية للعمل على تعبئة الموارد التمويلية وتنظيم تدفقاتها لفائدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات.

رابعاً : تفعيل دور الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة (15) من خلال تفعيل ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة وتنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، من خلال إنشاء عدد من المنظمات التابعة للاتحاد مثل :

- هيئة عربية للمواصفات الموحدة يستفيد منها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتم تمويلها بفرض رسم معين على الصادرات والواردات.
- صندوق لتنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدول العربية يقوم بتمويله اتحاد المصارف العربية.
- منظمة عربية لتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير الأيدي العاملة العربية الماهرة اللازمة لخدمة هذه المشروعات.

(15) هو تنظيم عربي إقليمي تأسس في 31 مايو 2004 وحصل على موافقة الانضمام تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 2004/12/1، وهو يجمع المؤسسات والهيئات والأجهزة والصناديق والاتحادات والجمعيات والمراكز والشركات العامة والخاصة والأهلية التي تعمل في مجال تنمية وتمويل ورعاية ودعم المنظمات الصغيرة. ويستضيف الصندوق الاجتماعي للتنمية في جمهورية مصر العربية مقر الاتحاد الرئيسي بالقاهرة، وتتكون الأمانة العامة للاتحاد من أمين عام وأمين عام مساعد طبقاً للهيكل التنظيمي للاتحاد. ويهدف الاتحاد بوجه عام إلى تنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية من خلال ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة.

• شركة عربية لضمان صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدول العربية، وتفعيل دور شركات التأمين العربية بما يخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مؤسسات عربية لحماية المستثمر الصغير.

• شركة عربية تكون مهمتها التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء في الداخل أو الخارج، وتوفير الخبرات اللازمة لذلك.

خامسا : دراسة إمكانية إنشاء بورصة عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وضرورة دراسة التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجالات مماثلة للتعرف على إمكانية تطبيقها في الدول العربية ومن ثم إصدار تشريعات جديدة لتقديم هذه الخدمات للمنشآت الصغيرة وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات. فقد ترغب الجهات التي توفر رأس المال من خلال المشاركة في الملكية تصفية استثماراتها كي تعيد استثمارها في مجموعة جديدة من المنشآت الصغيرة القابلة للنمو، وفي هذه المرحلة، يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناضجة عن طريق التخلي عن وضعها كملكية خاصة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها في البورصة أو من خلال طرح المبدئي للأسهم على الجمهور. وقد قامت عدد من الدول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بتصميم بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة تلافيا للمعوقات التي قد تنشي المنشآت الصغيرة عن القيد في سوق الأوراق المالية مثل التكاليف العالية للالتزام بمتطلبات التسجيل في السوق. وتتسم بورصات المنشآت الصغيرة بنظام لوائح أبسط، يتطلب رفع قدر أقل من التقارير، مما يقلل من تكلفة الالتزام به. وتوفر هذه البورصات ذات التصميم الخاص طريقا للخروج من خلال طرح المبدئي للأسهم على الجمهور لمستثمري القطاع الخاص.

الجدول رقم (2) أهم الإجراءات والتدخلات لتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من واقع التجارب الدولية

المشاكل والصعوبات	الإجراءات
المعاملة الجمركية	الإعفاء الجمركي التام لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، أو لإدارات البحوث والتطوير في المنشآت الصناعية.
المعاملة الضريبية	إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة لمدة زمنية بعد تكوينها. تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة. الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي
عدم توافر المعلومات عن الأسواق	تجميع المعلومات اللازمة المتعلقة باحتياجات ومتطلبات مجتمعات الأعمال لمساعدتهم

<p>بطريقة أفضل لتخطيط إستراتيجيتهم وحل مشاكلهم فى ضوء المعلومات السابقة.</p> <p>تعريف مجتمع الأعمال والشركاء بالمنظمات الحكومية والبرامج التى تساعدها على تحقيق أهدافها.</p> <p>مساعدة المستجدين على بدء مشروعاتهم.</p> <p>العمل على تبسيط الإجراءات مع المنظمات الحكومية.</p> <p>إنشاء منظمات لتوفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية.</p>	
<p>إنشاء معهد خاص لتعليم وتدريب العمالة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>إنشاء مركز للإعلام القومى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.</p>	<p>وجود معوقات هيكلية ذاتية لغياب المهارات الإدارية والتسويقية</p>
<p>تزويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإرشادات والمساعدات الفنية والمالية.</p> <p>تنسيق أنشطة جميع الشركاء الموجودين فى منطقة واحدة لمساندتهم فى مرحلة بدء المشروعات ومساعدتهم فى عمليات توسيع وتنمية المنشآت القائمة.</p> <p>إصدار قوانين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .</p> <p>توفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية.</p> <p>دعم مشاريع الأبحاث العلمية وتطوير وسائل الإنتاج.</p> <p>وضع سياسات الدعم الخاصة بالتصدير.</p> <p>تميز السياسات التى تهدف الى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة بالمرونة والديناميكية.</p> <p>الاهتمام بالجانب التشريعي لتهيئة بيئة تساعد على نمو الشركات الصغيرة.</p> <p>تحفيز البحث العلمي والتطبيقي لاسيما المرتبط بالمشروعات الصغيرة.</p>	<p>برامج الدعم الفنى و التنظيمى والمؤسسى للمشروعات</p>
<p>-إنشاء هيئات حكومية تعمل على تشجيع</p>	<p>التسويق :</p>

المشروعات الصغيرة والمتوسطة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها. إقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشروعات. إتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود الحكومية	
---	--

ثالثاً: الاستنتاجات والمقترحات

1- الاستنتاجات :

توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية :

- 1- يختلف تعريف ومفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية
- 2- تتنوع معايير تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، وتستند الدول العربية في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداماً .
- 3- تتيح هذه الصناعات فرصاً كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.

2- المقترحات

- أولاً : وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بما يضمن تكاملها ويحقق الترابط بين هذه المشروعات والمشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومي.
- ثانياً : إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأقطار العربية .
- ثالثاً : إنشاء بنك عربي مشترك للمشروعات الصغيرة أو مؤسسة تمويل عربية للعمل على تعبئة الموارد التمويلية وتنظيم تدفقاتها لفائدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات.
- رابعاً : تفعيل دور الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة من خلال تفعيل ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة وتنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير

المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، من خلال إنشاء عدد من المنظمات التابعة للاتحاد
مثل :

خامسا : دراسة إمكانية إنشاء بورصة عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وضرورة دراسة التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجالات مماثلة للتعرف على إمكانية تطبيقها في الدول العربية ومن ثم إصدار تشريعات جديدة لتقديم هذه الخدمات للمنشآت الصغيرة وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات.

مصنوفة مبدئية لتحليل السياسات

مجال السياسات	الاجراءات	متطلبات البرنامج	المتطلبات المؤسسية	متطلبات السياسات	الاجراءات التكميلية	الاجراءات طويلة الأجل
تنمية الصادرات	زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات	- استهداف " القطاعات الراحبة - تبسيط متطلبات الاستيراد والتصدير . - تيسير إنشاء اتحادات المصدرين .	- إنشاء شباك واحد لإنهاء إجراءات الاستيراد والتصدير . - تيسير إقامة الشبكات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	تشجيع الربط بين المشروعات.		التركيز على التكنولوجيا العالية وأنشطة تك نولوجيا الاتصالات والمعلومات
خدمات الأعمال	التوسع في توفير خدمات تطوير الأعمال	مزيد من التركيز على الخدمات التالية: برامج الكمبيوتر وخدمات معالجة المعلومات . البحث والتطوير والخدمات الفنية . خدمات التسويق . تنمية الموارد البشرية. خدمات الأعمال . نشر المعلومات عن الأسواق،والمعايير،وال	إنشاء نموذج الشباك الواحد للخدمات في الدول العربية وفي كل قطر،تقدم خدمات متنوعة وبنطاقات مختلفة. الالتزام الصارم	تعزيز التعاون بين الجهات التي تقدم الخدمات المختلفة وبين منظمات ومشروعات تطوير خدمات الأعمال. إحياء وتعزيز التفاعل والتعاون بين الأجهزة والصناديق العربية ومختلف الوزارات التنفيذية والإدارة القطرية.	تعزيز الوعي لدى المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة بمزايا مختلف أنواع خدمات تطوير الأعمال وطرق الحصول عليها.	التوسع في توفير خدمات تطوير الأعمال بما يتمشى مع اتجاهات السوق

	خلق كادر من المستشارين والخبراء العرب الأكفاء في مختلف مجالات خدمات تطوير الأعمال.		بأفضل الممارسات، لا سيما التوجه بقوة نحو تحقيق الاستدامة. التقليل إلى أقصى حد من الخدمات التي تقدمها الحكومات بشكل مباشر. الاستفادة من القطاع الخاص في تقديم الخدمات.	تكنولوجيات. التوحيد القياسي وإصدار شهادات الالتزام بالمعايير والجودة. خدمات الإرشاد التكنولوجي.		
تطوير القطاع المالي العربي لجعله أكثر تنافسيه وكفاءة وبالتالي خفض تكلفة رؤوس الأموال.		دراسة استخدام أساليب التمويل الاسلامي التي لا تركز على الفوائد خفض أسعار الفائدة بقدر المستطاع على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة من خلال زيادة المنافسة داخل القطاع المالي وتخفيض تكلفة رؤوس الأموال. التشجيع على تسجيل	إنشاء بنك عربي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة فعالية المؤسسات المالية من خلال برامج تطوير	برامج لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة تركز على القروض طويلة ومتوسطة الأجل	القروض متوسطة وطويلة الأجل	الخدمات المالية

		<p>الممتلكات العقارية رسميًا. زيادة المنافسة في القطاع المصرفي.</p> <p>التشجيع على إقامة مؤسسات مالية غير مصرفية لزيادة المنافسة.</p>	<p>المؤسسات والتدريب. التوسع في استخدام صناديق ضمان الائتمان مع الحرص و التأكيد على إدارتها بشكل محترف.</p> <p>التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لديها إمكانيات تنافسية محتملة.</p>			
<p>إنشاء بورصة عربية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة</p>	<p>زيادة الوعي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمزايا البورصات الخاصة بالنسبة لقدرتهم التنافسية ونموهم. مساعدة فنية</p>	<p>وضع قواعد تنظيمية خاصة لهذه البورصة.</p>	<p>بورصات خاصة صديقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تلائم المشروعات الصغيرة</p>	<p>إدخال البورصات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية</p>	البورصات	

	معتمدة على تجارب فرنسا، أو الولايات المتحدة، أو ألمانيا، أو المملكة المتحدة.		والمتوسطة الموجهة نحو النمو.			
وضع برنامج ضخم للتطوير المؤسسي لكل من الجامعات والمؤسسات البحثية.	حملات توعية عامة . تقديم مساعدة مالية وفنية من الجهات المانحة استنادا إلى أفضل الممارسات.	تقديم حوافز ضريبية للمشروعات) لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التي تقوم بالبحث والتطوير . إلزام المؤسسات البحثية باسترداد جزء من تكاليفها . إلزام منظمات البحث والتعليم بالتقدم بطلبات للمشروعات الحكومية البحثية . تقديم حوافز ضريبية للمشروعات التي تشارك في برامج لتدريب طلاب الجامعات أو تتعاون بأى صورة مع المؤسسات الأكاديمية	تخصيص أجزاء من ميزانيات المؤسسات البحثية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . وضع معايير للاستهداف . الربط الفعال بين هيئات البحث المحلية والدولية . تشجيع التعاون المشترك بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية	تطوير الإعانات المالية والبرامج (لقروض الميسرة، والمنح، والمشاركة في التكلفة) الهادفة لتشجيع البحث والتطوير مع العناية في الاستهداف.	زيادة التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات العلوم والتكنولوجيا وتمويل البحث والتطوير	الابتكار والتكنولوجيا

			أثناء الدراسة الجامعية وعند التخرج (نل تدريب طلاب الجامعات، والبحوث المشتركة، إلخ)			
إقامة أو اصرر للتعاون بين البحث والتطوير في الدول العربية وإنشاء مراكز أبحاث عربية متخصصة في هذا المجال		تقديم حوافز ضريبية لمجالات تحديث التكنولوجيا أو الحصول عليها، واستخراج التراخيص، والخدمات الاستشارية. تشجيع الجامعات على الاستفادة تجاريا من البحوث.	جهات فعالة في تقديم خدمات تطوير لأعمال توفر خدمات متصلة بالتكنولوجيا. جهات فعالة في توفير خدمات تطوير الأعمال.	خدمات الإرشاد التكنولوجي. تمويل متخصص من خلال المشاركة. مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمبتكرة في وضع خطط الأعمال ودراسات الجدوى	الحصول على التكنولوجيا وبناء الطاقات	
إنشاء جامعات محلية ومؤسسات للبحث أو أي منهما داخل المجموعات أو بالقرب منها. إنشاء مراكز سكنية،		دعم تنظيمات المجموعات العضوية القائمة وتشجيع مجموعات جديدة. تحسين بيئة الأعمال . توفير البنية الأساسية . تشجيع إقامة شبكات	تعاون وثيق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية القطرية	تقييم التجمعات القائمة لتحديد المجموعات التي لديها إمكانيات للنجاح.	دعم التجمعات القائمة العضوية.	التجمعات العضوية

<p>وترفيهية، واجتماعية لجذب المستثمرين</p>		<p>الأعمال والتعاون بين الشركات الربط بينها تشجيع المشاركة في تنمية المجتمع والحكم المحلي</p>	<p>والإقليمية والعالمية توافر جهات عربية فعالة في توفير خدمات تطوير الأعمال. شراكه عربية فعالة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإدارة ، ومعاهد البحث، والمنظمات غير الحكومية، إلخ. تعاون فعال مع الحكومات المركزية</p>			
<p>الاستثمار في الارتقاء بجودة الموارد البشرية لمصر من خلال النظامين التعليمي والتدريب مما</p>		<p>التركيز على الإجراءات الطوعية لدعم قاعدة المودرين المحليين بدلا من فرض شروط تقضي باستخدام المكون المحلي.</p>	<p>مؤسسات وآليات فعالة لنشر المعلومات، وتجميع الشركات،</p>	<p>تأسيس نموذج للشباك الواحد للحصول على معلومات حول الشركات عبر الوطنية والموردين. خطط لتعزيز التعاقد</p>	<p>تعزيز التعاون بين الشركات والربط بين الشركات الكبيرة، والصغيرة، والأجنبية</p>	<p>إقامة التشبيك والربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات</p>

<p>يجعل الدول العربية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب والمحليين. تطوير القدرات التكنولوجية المحلية وضع بنية أساسية تنافسية للتعليم والعلوم والتكنولوجيا</p>		<p>الاستناد إلى رؤية متوسطة إلى طويلة الأجل فيما يتصل بالتقسيم المتصور للعمل بين الشركات، مع وجود تعريف واضح للمجموعة المستهدفة. الاستناد إلى فهم نوع علاقات التوريد التي تؤدي إلى استدامة القدرة التنافسية. إيجاد إطار قانوني ملائم يحكم المعاملات التجارية، خاصة ما يتصل منها بحقوق الملكية وتطبيقها، وقانون العقود، والقانون التجاري. تقديم حوافز اقتصادية للموردين. تشجيع التعاقد من الباطن من خلال المناقصات الحكومية. وضع سياسات تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحقق عائدات اقتصادية عالية وإفساح المجال للموردين المحليين كي</p>	<p>والمساعدة على بناء ثقة متبادلة فيما بينها. إشراك الشركات الكبيرة القائمة في تصميم برامج لتطوير الموردين لضمان ملكيتها. إنشاء وكالة واحدة تكون مسؤولة عن تطوير الموردين وتعمل جنباً إلى جنب مع الوكالات المتخصصة</p>	<p>من الباطن . تقديم خدمات عقد اللقاءات بين المشروعات للربط بينها. توفير برامج تهدف إلى تطوير طاقات الطرف الأضعف، من خلال التدريب، والدعم المالي، إلخ. توفير منح للمشاركة في العروض المتصلة بالأنشطة بين الشركات في البحث والتطوير، والتدريب، إلخ. دعم برامج التوحيد القياسي وإصدار شهادات الالتزام بمعايير الجودة لتزويد المشروعات الصغيرة بما تحتاجه كي تكون شريكا موثوقا به.</p>	<p>الكبيرة</p>
--	--	--	--	---	----------------

		يتخذوا لأنفسهم موقعا ملائما.				
تبسيط القوانين واللوائح التي تحكم تأسيس الشركات، وتشغيلها، ونموها		تحسين التنسيق بين مختلف لجهود التي تقوم بها لوكالات الحكومية، وبرامج الجهات المانحة، إلخ. الاستفادة بشكل ملائم من الخبرة الدولية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إنشاء نموذج الشبكات الواحد لاستخراج التراخيص والتسجيل في الأقطار العربية الاستفادة بشكل ملائم من نتائج الجهود الأخرى في الدول العربية	التوسع في إنشاء نموذج الشبكات الواحد على المستوى المحلي لاستخراج التراخيص والتسجيل	تقليل أعباء الضوابط التنظيمية المرتبطة بتأسيس الشركات، وتشغيلها، ونموها.	تبسيط الإطار الحالي لتأسيس الشركات وتشغيلها.	تغيير الضوابط التنظيمية

تعريف بالباحث

الاسم: حسين عبد المطلب الأسرج

NAME: Hussein Alasrag



من مواليد 15 سبتمبر عام 1969 بمحافظة القليوبية. يعمل حاليا مدير إدارة الدعم التنظيمي والمؤسسي بقطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة. تخرج في كلية التجارة ببنها عام 1992 بتقدير عام جيد جدا وكان ترتيبه الأول على قسم الاقتصاد. حصل على الماجستير في الاقتصاد عام 2002 من نفس الكلية. كما حصل على دبلوم معهد التخطيط القومي عام 2000. في عام 1996 التحق بالعمل بوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي كباحث اقتصاد دولي، والتي أصبحت وزارة التجارة والصناعة. وللباحث العديد من التقارير والدراسات المنشورة في الهيئة المصرية العامة للكتاب، مجلة مصر المعاصرة، ومجلة المستقبل العربي، وكتاب الأهرام الاقتصادي، وبنك الكويت الصناعي، ومجلة شئون عربية، ومجلة شئون اجتماعية، ومجلة الوحدة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، ومجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة العلوم الاجتماعية، وسلسلة "دراسات استراتيجية" التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلة الباحث، المجلة العربية لحقوق الإنسان، كما شارك الباحث في العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية سواء في مصر أو في الخارج.

العنوان:

منزل (للمراسلة): مصر- القليوبية- بنها 13826

عمل: القاهرة- امتداد شارع رمسيس - أبراج وزارة المالية- مبنى وزارة التجارة والصناعة- البرج

الخامس- الدور الرابع- حجرة رقم 9

Mobile (0106237534)

E.Mail:hossien159@gmail.com

أعمال منشورة:

The effects of the global economic crisis on The Arab economy, LAP .1
Lambert Academic Publishing, Germany, 2010

2. المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، الإصدار رقم 90، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2010
3. الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية في دراسات الاقتصادية، العدد 13 ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية ،الجزائر،سبتمبر 2009
4. الوقف الإسلامي و دوره في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة دراسات إسلامية 06 مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية الجزائر، سبتمبر 2009
5. تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي ، المركز الثقافي الإعلامي لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان ، أبو ظبي ،دولة الإمارات العربية المتحدة، أغسطس 2009
6. المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد 109،الثلاثاء 9 يونيو 2009 .
7. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية"، سلسلة "دراسات إستراتيجية"، العدد (140) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009
8. تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،القاهرة،2009
9. آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، دراسات الاقتصادية العدد 11 ،مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية،الجزائر،2008
- 10.منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحليل وتقييم للفترة (1998-2006) ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة المسيلة،الجزائر،2008
11. آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية،مجلة الباحث،العدد 6، دورية أكاديمية محكمة، سنوية، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، 2008
- 12.سياسات تفعيل الاتحاد الجمركي العربي،مجلة شؤون اجتماعية، العدد 100 السنة 25 ،جمعية الاجتماعيين ،الإمارات العربية المتحدة،شتاء 2008.
13. دور الاتحاد الجمركي العربي في تنشيط التجارة البينية العربية،مجلة الوحدة الاقتصادية العربية،العدد (36)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،القاهرة،ديسمبر 2008.
14. المشروعات الصغيرة باعتبارها آلية لتمتع المواطن العربي بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العددان: 12 - 13، تونس، 2008
- 15.الاتحاد الجمركي العربي:الفرص والمخاطر للصناعة العربية، مجلة شنون عربية، العدد (134)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2008.
16. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية،مجلة الوحدة الاقتصادية العربية،العدد (35)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،القاهرة،يونيه (حزيران) 2008.

17. أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة 1997-2004، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، الجزائر، يناير 2008.
18. مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
19. تأثير الاستثمار على تمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية، مجلة المال والصناعة، العدد (26)، بنك الكويت الصناعي، الكويت، ديسمبر 2007.
20. تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة علوم إنسانية، السنة 5، العدد 35، خريف 2007، هولندا. متاح في موقع المجلة WWW.ULUM.NL
21. الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (90)، الكويت، سبتمبر 2007.
22. تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة علوم إنسانية، السنة 5، العدد 34، صيف 2007، هولندا. متاح في موقع المجلة WWW.ULUM.NL
23. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1992-2004) وسياسات تنميته إلى الدول العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (34)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، يونيه (حزيران) 2007.
24. مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، أكتوبر 2006.
25. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والطموحات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 92 السنة 23، جمعية الاجتماعيين، الإمارات العربية المتحدة، شتاء 2006.
26. الآثار الاقتصادية الناجمة عن العدوان الاسرائيلي على لبنان، مجلة شئون عربية، العدد (127)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف 2006.
27. البورصة العربية الموحدة والتكامل المالي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد (33)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، يونيه (حزيران) 2006.
28. دراسة تحليلية لأسواق الأوراق المالية في الدول العربية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 481، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، يناير 2006.
29. سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (83)، الكويت، ديسمبر 2005.
30. إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213، القاهرة، أغسطس 2005.
31. آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، مجلة شئون عربية، العدد (123)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف 2005.
32. آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 209، القاهرة، مايو 2005.
33. آليات تفعيل البورصة المصرية لتنمية الادخار، مجلة مصر المعاصرة، العدد 478/477، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، يناير/ابريل 2005.
34. عرض التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، مجلة المستقبل العربي العدد (314)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ابريل 2005.

35. عرض تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004 : وضع الدول العربية في التدفقات الاستثمارية العالمية، مجلة المستقبل العربي العدد (313)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2005.
36. تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (1994-2003) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (79)، الكويت، ديسمبر 2004.
37. عرض التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، مجلة المستقبل العربي العدد (306)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أغسطس 2004.

ندوات ومؤتمرات:

38. الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، بحث مقدم إلى ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف ، الجزائر ، 20-21-أكتوبر 2009
39. المسئولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بحث مقدم إلى الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية ضمن فعاليات مؤتمرها الخمسين، "هموم بيئية للحل" القاهرة، خلال الفترة 5-6/6/2009
40. تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، شرم الشيخ، مصر، الفترة 4-5 أبريل 2009 .
41. تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2007.
42. صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية وتعزيز قدرته التنافسية، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي (2007 iecons): التنمية الشاملة والمتوازنة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: فرص التعاون والتحديات، كلية الاقتصاد والمعاملات، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية- نيلاي-نقري سمبلان- ماليزيا 17-19 يوليو 2007
43. التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية (حالة مصر)، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية والتنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية 27 - 31 مايو 2007
44. الحقوق الاقتصادية والحق في التنمية في مصر، المؤتمر الدولي الأول للمجلس القومي المصري لحقوق الإنسان، "الحق في التنمية..حصادا عشرون عاما"، القاهرة، 2-3 ديسمبر 2006.
45. سياسات دعم المشروعات الصغيرة في مصر لتعظيم الاستفادة من بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكوز)، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، تحت عنوان: سبل دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية ،جامعة المنصورة ، 3 - 4 مايو 2006.

46. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر خلال الفترة (1992-2004) وسياسات تنميته في ظل العولمة المالية، مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس والعشرون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة 5-6 أبريل 2006.
47. تأثير الاستثمار على تمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية، ندوة: حقوق الإنسان والاستثمار والتنمية، المجلس القومي لحقوق الإنسان، القاهرة، 27 نوفمبر 2005.
48. أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة 1997-2004، مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع والعشرون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة 6-7 مايو 2005.